الأمم المتحدة

PBC/13/OC/L.1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: Limited
18 December 2019
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة الثالثة عشرة
اللجنة التنظيمية

مشروع تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثالثة عشرة

أولا – مقدمة

1 – أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 180/60 وقرار مجلس الأمن 1645 (2005) اللذين طُلب فيهما من لجنة بناء السلام أن تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية لكي يتسنى لها إجراء مناقشة سنوية تستعرض فيها التقرير. وسيقدَّم التقرير أيضا إلى المجلس، عملا بقراره 1646 (2005) ليكون موضوع مناقشة سنوية. ويغطي التقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة المعقودة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

2 – وقد أُعد التقرير أيضا عملا بقرارين متطابقين بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016))، اللذين شُجعت فيهما لجنة بناء السلام على استعراض نظامها الداخلي المؤقت من خلال لجنتها التنظيمية، وكذلك النظر في تنويع أساليب عملها لتعزيز كفاءتها ومرونتها دعما لبناء السلام والحفاظ عليه.

3 – وفي هذا الصدد، يعرض هيكل ومحتوى هذا التقرير العمل الذي أنجزته اللجنة في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام والأولويات المحددة في تقرير اللجنة عن دورتها الثانية عشرة. ويعرض التقرير أيضا الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة تنفيذا لقرار الجمعية العامة 276/72 وقرار مجلس الأمن 2413 (2018)، اللذين دُعيت فيهما اللجنة إلى القيام، حسب الاقتضاء، بمواصلة الدفع بالتوصيات والخيارات الواردة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ عليه (A/72/707-S/2018/43)، واستكشافها والنظر في تنفيذها.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – عمل لجنة بناء السلام

ألف – بناء السلام والحفاظ عليه: الفرص والتحديات

4 – طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت اللجنة عددا متزايدا من القضايا القطرية والإقليمية والمواضيعية للمساعدة على مواصلة الاهتمام بعملية بناء السلام والحفاظ عليه وتعزيز الاتساق في هذه العملية ولفت الانتباه إليها. وواصلت اللجنة الاستعانة بمنبرها لتعزيز التنسيق والاتساق وأوجه التآزر والتكامل في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ عليه، على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي وبين المقر والميدان. ومن خلال المناقشات القطرية والإقليمية والمواضيعية، أُتيحت للدول الأعضاء الفرصة للاستماع إلى ممثلي كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن تنسيق أنشطتها دعما لبناء السلام والحفاظ عليه.

الحالات القطرية المحددة

5 – ركز نشاط اللجنة في بوركينا فاسو على دعم الجهود التي يبذلها البلد لبناء السلام والحفاظ عليه في حالة أمنية سريعة التدهور في بعض أنحاء البلد. وفي أيار/مايو، قدم وزير الخارجية والتعاون إحاطة إلى اللجنة عن الحوادث الأمنية الأخيرة ذات الطابع المتطرف والقبلي، التي توسع نطاقها لتشمل ست مناطق، بعد أن كانت تقتصر في البداية على الحدود مع مالي والنيجر. وأشار إلى ارتفاع تكلفة الجهود الرامية إلى استعادة الأمن والحفاظ عليه، مشيرا إلى أن ما بين 20 و 25 في المائة من الميزانية الوطنية مخصصة الآن للنفقات الأمنية ومطالبة الحكومة بتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وتنفيذ خطة للتنمية. وأعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء عدم استقرار الوضع الأمني، ولا سيما في مناطق الساحل والشمال والشرق، وعواقبها الإنسانية، وأثر النفقات الأمنية على ميزانية الحكومات والقطاعات الاجتماعية. وفي أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة اجتماعا رفيع المستوى بشأن الحالة في بوركينا فاسو، برئاسة رئيس كولومبيا وحضره رئيس بوركينا فاسو، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ونائب رئيس البنك الدولي لأفريقيا، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ورحبت اللجنة بالجهود الوطنية والإقليمية المبذولة استجابة للحالة الأمنية، مشيرة إلى الدور الهام الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأعربت اللجنة عن تأييدها لتقييم سبل التوقي وبناء السلام الذي يشترك في إجرائه مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي تحت قيادة الحكومة، والذي ينبغي أن يؤدي إلى دعم دولي محدد الأهداف على نحو أفضل وأكثر اتساقا للأمن وسيادة القانون والخدمات الاجتماعية والحوكمة المحلية والقدرة على الصمود ومبادرات التماسك الاجتماعي في المناطق الخمس الأكثر عرضة لانعدام الأمن، وهي الساحل، والشمال، ووسط الشمال، ومنطقة ”بوكل دي موهون“ والشرق. وأكدت اللجنة مجددا التزامها بمرافقة بوركينا فاسو في تنفيذ أولوياتها الطويلة الأجل لبناء السلام، بسبل منها دعم جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد.

6 – وفيما يتعلق ببوروندي، واصلت اللجنة تعزيز الحوار بشأن المسائل الاجتماعية – الاقتصادية والمساعدة على دعم خطة التنمية الوطنية على الصعيد الدولي. وأوضح رئيس تشكيلة بوروندي هذا التركيز في ملاحظات أدلى بها أمام مجلس الأمن في 19 شباط/فبراير. وفي 6 آذار/مارس، عقدت اللجنة اجتماعا لمناقشة كيفية دعم الحكومة في تنفيذ خطة التنمية الوطنية وتعزيز التعاون مع الجهات الشريكة

الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي. وفي 13 نيسان/أبريل، شارك الرئيس ووزير المالية في مناسبة رفيعة المستوى بشأن بوروندي نُظمت على هامش اجتماعات الربيع التي عقدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، حيث التزمت الجهات الشريكة بدعم جهود الحكومة الرامية إلى التصدي لسوء التغذية. وفي 12 حزيران/يونيه، قدم الرئيس إحاطة إلى اللجنة عن الزيارة التي قام بها إلى بوروندي في الفترة من 5 إلى 10 أيار/مايو، شدد فيها على أهمية كفالة ألا تؤدي الأنشطة المتصلة بالانتخابات إلى تباطؤ الجهود الإنمائية. وشجع حكومة بوروندي والأحزاب السياسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على تهيئة الظروف الكفيلة بإجراء انتخابات سلمية وشاملة وحرة ونزيهة في عام 2020. وشجع الرئيس، في الملاحظات التي أبداها أمام المجلس في 14 حزيران/يونيه، على تقديم مزيد من الدعم لمبادرات المصالحة والحوار على مستوى المجتمعات المحلية، وشدد على أهمية العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين البوروندیين وإعادة إدماجهم على نحو مستدام. وخلال الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي أجراه مجلس الأمن في 28 آب/أغسطس، قدم الرئيس تقريرا عن الجهود المبذولة لتعبئة الدعم الدولي لتلبية احتياجات البوروندیين الفورية والطويلة الأجل. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، قدم الرئيس إحاطة إلى المجلس عن تعاون اللجنة مع بوروندي. وشدد أعضاء المجلس على أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة، ولا سيما في كفالة مشاركة المرأة والشباب في العمليات السياسية، وأشاروا إلى تأييدهم الكامل للجنة في معالجة المسائل الاجتماعية – الاقتصادية في بوروندي.

7 – أما تعاون اللجنة مع تشاد فقد أُقيم في خضم استمرار التهديدات للأمن في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، مما أثر سلبا في أولويات البلد الطويلة الأجل لبناء السلام. وقدم وزير الاقتصاد والتخطيط الإنمائي إحاطة إلى اللجنة في تموز/يوليه. فعرض الجهود التي تبذلها تشاد لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، بوسائل منها المساهمة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وشدد على أن النفقات الأمنية التي تمثل زهاء 30 في المائة من الميزانية الوطنية تؤثر سلبا في قدرة الحكومة على تلبية احتياجات الشعب التشادي، بما في ذلك تقديم الخدمات والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وأعرب عن تقديره للدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام للمساعدة على منع نشوب النزاعات بين القبائل وبناء نظام أكثر مرونة للترحال الرعوي، وسلط الضوء على الأولويات الأطول أجلا في مجالات الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والتماسك الوطني والتنمية المستدامة، على النحو المبين في خطة التنمية الوطنية للفترة 2017–2021. وأعرب أعضاء اللجنة عن تأييدهم للجهود التي تبذلها تشاد في مجال بناء السلام، بما في ذلك الاعتبار الذي توليه للمساواة بين الجنسين، وتمكين الفئات الضعيفة، وتغير المناخ، وحقوق الإنسان. وحث بعض الأعضاء على التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعتها الجهات المانحة في اجتماع المائدة المستديرة للمانحين في باريس لعام 2017 لصالح تشاد.

8 – وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، ساعدت اللجنة على توجيه الانتباه إلى أولويات بناء السلام في البلد إثر التوقيع على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في 6 شباط/فبراير 2019، بالتزامن مع وضع صندوق بناء السلام لحزمة من التدابير دعما لتنفيذ الاتفاق. وفي الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير، قام رئيس التشكيلة بزيارة مشتركة إلى بانغي مع الأمين العام المساعد لأفريقيا والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام للمساعدة على تحديد الأولويات الرئيسية لبناء السلام. وتشمل هذه التدابير زيادة الدعم لاتفاق السلام والعملية الانتخابية للفترة 2020–2021، مع مواصلة التركيز على الحلول الدائمة وتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، ولا سيما عناصر

سيادة القانون فيها. وعقب الزيارة، عقدت اللجنة اجتماعين على مستوى الخبراء بشأن سيادة القانون في 9 أيار/مايو وبشأن العملية الانتخابية في 5 أيلول/سبتمبر. وفي 14 حزيران/يونيه، استمعت لجنة بناء السلام إلى إحاطة من الرائدة مارسيا براغا، التي منحت جائزة الأمم المتحدة لداعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين في عام 2019 من أجل العمل الذي اضطلعت به بصفتها المستشارة العسكرية في الشؤون الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعقدت اللجنة أيضا الاجتماع الأول المشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام على هامش الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس في جنيف في 25 حزيران/يونيه، الذي ركز على تعزيز التكامل بين التدابير الإنسانية القصيرة الأجل والجهود الطويلة الأجل الرامية إلى تحقيق سلام دائم، بما في ذلك من خلال العمل مع المجلس. واسترشدت بهذه الاجتماعات المشورةُ الخطية المتفاوض عليها التي قدمتها اللجنة إلى مجلس الأمن قبل تجديد ولاية البعثة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أُقرت هذه المشورة خلال اجتماع على مستوى السفراء عقدته اللجنة في 30 تشرين الأول/أكتوبر وأُرسلت إلى المجلس في 1 تشرين الثاني/نوفمبر. وللمضي قدما، وافقت اللجنة على مواصلة دعم اتفاق السلام، وإبقاء التركيز منصبا على التحديات الانتخابية، وتعزيز التنسيق وأوجه التآزر بين ركائز الأمم المتحدة الثلاث، ودعم الجهود التي تهدف إلى تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب.

9 - وعقدت اللجنة اجتماعات على مستوى السفراء بشأن غامبيا في 15 أيار/مايو و 28 تشرين الأول/أكتوبر. وفي كلا الاجتماعين، أطلع المدعي العام ووزير العدل في غامبيا المشاركين على آخر المستجدات المتعلقة بالأنشطة والإصلاحات في قطاع الأمن، والعدالة الانتقالية، ومراجعة الدستور، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، فضلا عن جهود مكافحة الفساد. ولاحظت اللجنة شروع لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في القيام بأعمالها في كانون الثاني/يناير، وأقرت بالتوازن الدقيق بين تشجيع الجناة على أن يبادروا بتقديم أنفسهم مع التحلي بروح المصالحة وبين تلبية طلب الجمهور بإقامة العدل فورا. وأقرت اللجنة بالتحدي المتمثل في تنفيذ إصلاحات متعددة بطريقة شاملة وفعالة من حيث التكلفة وفي أوانها، وشجعت على إحراز مزيد من التقدم في إصلاح قطاع الأمن. ورحب أعضاء اللجنة بالجهود التي تبذلها غامبيا لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك اعتزام الحكومة إلغاء جميع القوانين التمييزية بحلول نهاية العام. ورحب أعضاء اللجنة أيضا بتعيين الحكومة لنساء في المناصب القيادية العليا وبالالتزام بتوسيع نطاق هذه الممارسة. وأكدت اللجنة من جديد التزامها المستمر بمرافقة غامبيا في طريقها إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، بسبل منها المشاركة الهادفة للنساء والشباب في صنع القرار واستدامة عمليات السلام.

10 - وفيما يتعلق بغينيا - بيساو، واصلت اللجنة بذل الجهود لمواصلة الاهتمام الدولي بأولويات التنمية وبناء السلام. وخلال اجتماع عقد في أيار/مايو، رحبت اللجنة بإجراء الانتخابات التشريعية بنجاح في آذار/مارس، وناقشت الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية، فضلا عن التخطيط للعملية الانتقالية والخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو عملا بقرار مجلس الأمن 2458 (2019). وفي تشرين الأول/أكتوبر، زار غينيا - بيساو رئيس تشكيلة غينيا - بيساو للحصول مباشرة على آخر المعلومات المتعلقة بسير الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، ومواصلة استكشاف الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تساعد البلد

على تنفيذ أولوياته في بناء السلام، فضلا عن الإصلاحات ذات الصلة المبينة في اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا – بيساو. واجتمع رئيس اللجنة مع الرئيس ورئيس الوزراء وغيرهما من كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي الأحزاب السياسية وأعضاء المجتمع المدني. وقدم الرئيس إحاطة إلى مجلس الأمن في 10 أيلول/سبتمبر، وأكد من جديد استعداد اللجنة لتقديم المساعدة على تعبئة الدعم الدولي لخطة التنمية الاستراتيجية للحكومة للفترة 2015–2025. ووجه أيضا رسالة إلى المجلس في 31 تشرين الأول/أكتوبر لكي يسترشد بها في مداولاته بشأن التطورات السياسية. وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة من الرئيس عن رحلته إلى غينيا – بيساو، وكذلك من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ورحب جميع أعضاء اللجنة باتساق الرسائل الموجهة من المنظمات الدولية والإقليمية فيما يتعلق بالتطورات السياسية الأخيرة، والتزموا بتعبئة الدعم لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في فترة ما بعد الانتخابات.

11 – وتمثل الهدف الرئيسي من نشاط اللجنة في ليبريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير في كفالة استمرار الدعم الدولي المقدم إلى البلد وتنسيقه والحفاظ على التركيز على الأولويات الوطنية لبناء السلام. وفي كانون الثاني/يناير، قدمت حكومة ليبريا إلى اللجنة خطتها الإنمائية الوطنية الخمسية الجديدة، وهي خطة تحقيق الرخاء والتنمية لصالح الفقراء للفترة 2018–2023، التي تربط أولويات بناء السلام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وانضم إلى الاجتماع ممثل عن البنك الدولي في مونروفيا، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي حزيران/يونيه، ونظرا للتوترات والاحتجاجات الواسعة النطاق التي تفاقمت بسبب الحالة الاقتصادية المتزايدة الصعوبة، اجتمعت اللجنة لتشجيع إجراء حوار شامل وشفاف ومتواصل بين جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولدعم التركيز على معالجة المسائل الاقتصادية الملحة وأهداف التنمية للأمة، ورددت دعمها لوجود ميداني ثلاثي مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يشمل الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة اجتماعا على مستوى الخبراء للاستماع إلى معلومات مستكملة عن الحالة السياسية على الصعيد القطري، ووضع إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى التعجيل بتنفيذ خطة تحقيق الرخاء والتنمية لصالح الفقراء، وسيبدأ العمل به في عام 2020، وعمل صندوق بناء السلام في ليبريا. ووفقا لمبدأ المسؤولية الوطنية، لا تزال اللجنة تعمل على دعم ليبريا في معالجة أولويات بناء السلام، بما في ذلك المصالحة ومسائل التماسك الاجتماعي والشمولية، فضلا عن مواصلة استكشاف قيمة التجارب الإقليمية، الذي تأكد كذلك من خلال زيارة اللجنة لاتحاد نهر مانو في تشرين الثاني/نوفمبر.

12 – وعقدت اللجنة اجتماعها الثاني بشأن بابوا غينيا الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر. وأتاح الاجتماع فرصة سنحت في أوانها لوزير شؤون بوغانفيل في حكومة بابوا غينيا الجديدة والوزير المكلف بتنفيذ اتفاق السلام التابع لحكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي لإحاطة اللجنة والحكومتين علما بجهود بناء السلام المشتركة التي تبذلها الحكومتان مع التركيز على الاستفتاء على المركز السياسي لبوغانفيل الذي سيجرى في الفترة من 23 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 7 كانون الأول/ديسمبر، وهو عنصر أساسي في تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام لعام 2001. وساعد الاجتماع على لفت انتباه المجتمع الدولي إلى أولويات الحكومتين في مجال بناء السلام في ضوء الاستفتاء والفترة الحرجة في مرحلة ما بعد الاستفتاء،

وكذلك تنفيذ خارطة الطريق للسلام والتنمية التي أُقرت مؤخرا لمقاطعة هيلا من أجل تحقيق الاستقرار في المجتمع في أعقاب زلزال عام 2008. ورحبت الدول الأعضاء بما أبدته بوضوح من التحلي بروح المسؤولية الوطنية، ودعت إلى مواصلة المشاركة الدولية مع اقتراب موعد إجراء الاستفتاء في بابوا غينيا الجديدة. وسلطت الضوء أيضا على بابوا غينيا الجديدة بوصفها دراسة حالة إفرادية لنهج متسق متعدد الركائز على أرض الواقع يمكن أن يكون نموذجا لبناء السلام وحفظه على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

13 - وفيما يتعلق بسيراليون، عقدت اللجنة اجتماعا على مستوى السفراء في 22 كانون الثاني/يناير للاستماع إلى أولويات الحكومة في مجالي بناء السلام والتنمية دعما لخطة التنمية الوطنية الجديدة (2019-2023). وحضر الاجتماع كل من نائبة وزيرة الخارجية والتعاون الدولي ونائب وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية في سيراليون عن طريق التداول بالفيديو، إلى جانب المنسق المقيم والمديرة القطرية للبنك الدولي والمدير القطري لصندوق النقد الدولي. وقدمت الجهات الشريكة الدولية أطرها لدعم الأولويات الوطنية، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2020-2024)، وإطار الشراكة القطرية الجديد للبنك (السنة المالية 2019-2025)، واستئناف ترتيب التسهيل الائتماني الممدد لصندوق النقد الدولي. وعلى هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه 2019، نظمت حكومة سيراليون اجتماعا بعنوان ''التخلص من الهشاشة: التعليم والعدالة للجميع''، ركز على التقدم الذي أحرزته سيراليون في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعرضت خلالها قصص حالات نجاح في مجالي التعليم والعدالة. وافتتح رئيس تشكيلة سيراليون هذه المناسبة إلى جانب وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية. وشدد الرئيس على أن سيراليون تمثل ممارسة جيدة لنجاح المراحل الانتقالية، وشدد على أن اللجنة ستكون مستعدة لدعم سيراليون في مسيرتها نحو تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء. وخلال الزيارة التي قامت بها اللجنة إلى بلدان اتحاد نهر مانو في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعربت الحكومة عن استعدادها للخروج من جدول الأعمال الرسمي للجنة.

14 - وعقدت اللجنة اجتماعها الثاني على مستوى السفراء بشأن سري لانكا في نيسان/أبريل. وقدم الوفد الحكومي، بقيادة وزير المالية، معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزه البلد في النهوض ببناء السلام والمصالحة، وطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل مساعيه. وعرض كل من رئيس مكتب المفقودين ورئيسة مكتب التعويضات ما يُبذل من جهود رامية إلى تفعيل المؤسستين. ورحبت اللجنة بالمشاركة الحكومية في تقديم قرار مجلس حقوق الإنسان 1/40 المؤرخ آذار/مارس 2019. وهنأت اللجنة الحكومة على التوصل إلى حل سلمي للأزمة الدستورية التي دامت 52 يوما، وعلى سعيها إلى إقامة شراكات مبتكرة مع القطاع الخاص في تنفيذ أولوياتها في مجال بناء السلام. وفي 23 نيسان/أبريل، أصدرت اللجنة بيانا أدانت فيه بأشد العبارات سلسلة الهجمات الإرهابية البشعة والجبانة التي وقعت يوم عيد الفصح وشُنت ضد مدنيين أبرياء في سري لانكا، مما أسفر عن مقتل أكثر من 321 شخصا وإصابة ما يربو على 500 شخص بجروح، وأكدت من جديد التزامها بدعم جهود بناء السلام والحفاظ عليه في سري لانكا.

الحالات الإقليمية

15 - في 3 أيار/مايو، شارك نائب رئيس اللجنة في الاجتماع السابع لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، الذي عقد في نجامينا، إلى جانب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام. وحضر الاجتماع، الذي ترأسه وزير خارجية تشاد، ممثلو بلدان في منطقة الساحل والصحراء الأوسع نطاقا، وممثلون عن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وعدد من الشركاء الثنائيين. واستعرض المشاركون الحالة الأمنية والسياسية الهشة في منطقة الساحل وشددوا على ضرورة كفالة بذل جهود وطنية وإقليمية ودولية جيدة التنسيق بهدف التصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية التي تواجهها منطقة الساحل.

16 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا مشتركا بشأن ''أثر التنقل الرعوي عبر الحدود على السلام والتنمية المستدامين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل''. وخلال الاجتماع، نظر المشاركون في التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه الرعي والتنقل الرعوي، وسلطوا الضوء على الزيادة المفاجئة في النزاعات المميتة بين المزارعين والرعاة في المنطقة، ويرجع ذلك لأسباب منها الآثار الضارة لتغير المناخ، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وانهيار الآليات المحلية القديمة العهد لتسوية المنازعات. وفي الاجتماع، كرر نائب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل التأكيد على الأخطار المتعددة التي تتهدد التنقل الرعوي السلمي، وأوجز الأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعما لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا المجال. وشدد ممثل المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين على الحاجة إلى دعم إضافي للحفاظ على التنقل الرعوي. وأطلع معهد التنمية الخارجية المشاركين على نتائج بحوثه التي تشدد على الحاجة إلى تحسين إدارة المخاطر لضمان تعزيز قدرة الجماعات الرعوية والبدوية على التكيف. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن قلقها إزاء الارتفاع الحاد في النزاعات بين المزارعين والرعاة، ورحبت بالدعم الدولي لمبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشددت تلك الدول على أهمية تعزيز قدرات الحكومات على توفير الخدمات الاجتماعية والأمنية الضرورية لمواطنيها. وسُلط الضوء أيضا على الحاجة إلى تعزيز الممارسات التقليدية للتخفيف من حدة النزاعات والحوار بين القبائل بمشاركة كاملة من المرأة والشباب. وأشارت الدول الأعضاء إلى إمكانات التكامل الإقليمي في مساعدة الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات المتصلة بالتنقل الرعوي عبر الحدود في المنطقة بالتشاور مع المجتمعات المحلية ومع مراعاة احتياجاتها، ودعت إلى زيادة التكامل والاتساق والتنسيق في استجابة الأمم المتحدة المتعددة القطاعات في ضوء التحديات المتعددة الجوانب والمتعددة الأبعاد التي تواجهها المنطقة. ويرى الرئيسان المشاركان للاجتماع المشترك أن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2020 يتيح فرصة لتحديد سبل مواصلة تعزيز العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام.

17 - وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة دورتها السنوية بشأن النهج الإقليمية لبناء السلام في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو. وركزت الدورة السنوية على ضمان الاتساق في مواكبة لجنة بناء السلام وتعزيز اتباع نهج يتسم بقدر أكبر من الاتساق والتنسيق والمنحى العملي للتصدي للتحديات الإقليمية والعابرة للحدود ذات الأوجه المتعددة. واستمعت اللجنة إلى إحاطة قدمتها رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وممثله الخاص لوسط أفريقيا، والأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد، ونائبة الممثل الدائم لبوركينا فاسو (ممثلة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل)، وممثلان عن الاتحاد الأفريقي، ورئيس جامعة ديفا في النيجر، وممثلة عن منظمات المجتمع المدني المعنية بالشباب في سيراليون. وأعربت الدول الأعضاء عن القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في بعض مناطق غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، ونوهت بالجهود

الجارية التي تبذلها بلدان المنطقة للتصدي لها، بسبل منها المبادرات الإقليمية في إطار خطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتزام رؤساء دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في الآونة الأخيرة بالمساهمة بمبلغ 100 مليون دولار لمكافحة الإرهاب، مع التركيز على مالي وبوركينا فاسو. ورحبت الدول الأعضاء بالاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، وكررت الدعوة التي وجهها الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد إلى دعم منظومة الأمم المتحدة بأسرها للاستراتيجية. وشددت بعض الدول الأعضاء على ضرورة إشراك المزيد من النساء والشباب في الجهود الرامية إلى التخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ، مردِّدة ما ذُكر في المناقشة التي جرت في اليوم السابق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة. ورحبت تلك الدول أيضا بالإعلان عن تشكيل فريق معني باتحاد نهر مانو في نيويورك، سيعمل مع الأمم المتحدة في المسائل ذات الاهتمام المشترك، ويتيح فرصة لمشاركة لجنة بناء السلام في دعم المنطقة دون الإقليمية.

18 - ولدعم جهود اتحاد نهر مانو من أجل توطيد مكاسب السلام وتعزيز التعاون عبر الحدود من أجل تحقيق الأمن والتنمية وبناء الثقة، قام الرئيس ونائب الرئيس ورئيسا تشكيلتي سيراليون وليبريا في لجنة بناء السلام، مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، بزيارة مشتركة إلى كل من سيراليون وليبريا وكوت ديفوار في الفترة من 3 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر.

19 - وفي سيراليون، التقى الوفد برئيس الجمهورية ونائب الرئيس وعدد من أعضاء الحكومة، بمن فيهم وزراء الخارجية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والداخلية، وشؤون الشباب. واجتمع الوفد أيضا مع ممثلي المجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية، وفريق الأمم المتحدة القطري، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والشركاء في التنمية الموجودين في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع الوفد مع الأمينة العامة لاتحاد نهر مانو. وأثنى الوفد على سيراليون لما أحرزته من تقدم في مجال السلام والاستقرار منذ وُضع البلد للمرة الأولى على جدول أعمال لجنة بناء السلام في عام 2006. وناقش الوفد دعم الأمم المتحدة لرؤية الحكومة للتحول والتنمية على الصعيد الوطني، على النحو المبين في خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل التي وضعها البلد للفترة 2019-2023، والتي أُطلقت في شباط/فبراير 2019 تحت عنوان ''التعليم من أجل التنمية''. وشدد الوفد على أهمية مشاركة المرأة والشباب في مواصلة جهود السلام، وأثنى على الرئيس بيو لالتزام حكومته بتعزيز الأبعاد الجنسانية لبناء السلام. واعترافا بالتقدم الذي أحرزه البلد نحو تحقيق السلام والاستقرار المستدامين، أتاحت الاجتماعات مع الحكومة الفرصة لمناقشة الحاجة إلى خروج سيراليون من جدول الأعمال الرسمي للجنة ومواصلتها العمل مع اللجنة كلما دعت الحاجة، والاتفاق على ذلك.

20 - وفي ليبريا، اجتمع الوفد مع الرئيس ونائبته والوزراء وأعضاء البرلمان والسلطة القضائية. واجتمع الوفد أيضا مع ممثلي المجتمع المدني، والمنظمات النسائية والشبابية، وفريق الأمم المتحدة القطري، وممثلي وسائط الإعلام، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وأعضاء السلك الدبلوماسي. وشجع الوفد الرئيس والحكومة على مواصلة جهود الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى معالجة الحالة المالية وحالة الميزانية. وأعرب الوفد عن تقديره لوضع خطة التنمية الوطنية، و ''خطة تحقيق الرخاء والتنمية لصالح الفقراء''، ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة. وفي معرض دعمه لمسار ليبريا نحو السلام الدائم والتنمية المستدامة، شدد الوفد على أهمية وجود مؤسسات شفافة وشاملة للجميع، وأكد على أهمية دور المجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية، وضرورة عمل جميع الجهات المعنية لتعزيز المبادئ الديمقراطية والحوار الوطني والوحدة واحترام سيادة القانون.

21 - وفي كوت ديفوار، اجتمع الوفد مع وزير الخارجية ووزيرة التخطيط الإنمائي. واجتمع الوفد أيضا مع فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية. واعترف الوفد بالدور الهام الذي تقوم به كوت ديفوار، بوصفها عضوا في مجلس الأمن واللجنة، في سبيل دعم بناء السلام والحفاظ عليه. وأتاحت الزيارة أيضا الفرصة لمناقشة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى كوت ديفوار لبناء السلام، بما في ذلك في مجالات إصلاح قطاع الأمن، وإعادة الإدماج والحوار دعما للعلاقات المدنية - العسكرية على مستوى المجتمع المحلي، ومشاركة المرأة والشباب في العمليات السياسية، والتماسك الاجتماعي، والإنذار المبكر. وسلطت المناقشات الضوء أيضا على ضرورة قيام الحكومة بتعزيز آليات منع نشوب النزاعات على صعيد المجتمعات المحلية، ولا سيما في إطار التحضير لانتخابات عام 2020. وفي أبيدجان، اجتمع الوفد أيضا مع رئيس مصرف التنمية الأفريقي لمناقشة السبل الكفيلة بتعبئة الدعم المنسق للبلدان في منطقتي اتحاد نهر مانو والساحل.

22 - وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، شارك أعضاء لجنة بناء السلام في جلسة تحاور مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وبدأ الاجتماع ببيانات افتتاحية أدلى بها كل من الممثل الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ورئيس اللجنة ونائبه، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى. واستمع المشاركون في الاجتماع إلى إحاطة من مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دعم بناء السلام والحفاظ عليه. وتبادل أعضاء اللجنة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الآراء بشأن سبل ووسائل زيادة تعزيز التعاون والتآزر دعما لجهود بناء السلام في أفريقيا، ولا سيما بشأن تحديات بناء السلام عبر الحدود في اتحاد نهر مانو والبحيرات الكبرى وحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، بسبل منها التفعيل الجاري لمركز الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع. وشدد الاجتماع على ضرورة مواصلة تعزيز تولي الجهات الوطنية زمام الأمور، وزيادة المشاركة المجدية للمرأة والشباب في بناء السلام. وبعد ذلك الاجتماع، حضر الوفد حلقة عمل إقليمية تهدف إلى تقديم منظور إقليمي يصب في استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2020.

المسائل المواضيعية

23 - في 20 آذار/مارس، عقدت اللجنة اجتماعا على مستوى السفراء على هامش اجتماعات الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة. وركز الاجتماع على النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في تصميم وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية في البيئات المتضررة من النزاعات. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت لجنة بناء السلام اجتماعا على مستوى السفراء، لمناقشة الصلات بين بناء السلام وجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن تحضيرا للمناقشة السنوية المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن بشأن القرار 1325 (2000). وأتاح الاجتماع، الذي نُظم بمبادرة من أيرلندا، فرصة لكي تواصل اللجنة توفير منبر لبناة السلام من النساء من سياقات مختلفة لتبادل الخبرات. واتفقت اللجنة على تقديم تقرير سنوي عن تنفيذ استراتيجيتها الجنسانية ومواصلة إعطاء الأولوية لإدراج الاعتبارات المتصلة بالمرأة والسلام والأمن في جميع مناقشاتها المواضيعية والخاصة ببلدان محددة وزياراتها الميدانية. والتزمت الدول الأعضاء بإجراء مناقشة سنوية بشأن أفضل الممارسات في مجال ”المرأة وبناء السلام“ لإثراء المناقشات السنوية المفتوحة لمجلس الأمن. وفي القرار 2493 (2019) المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر 2019، دعا مجلس الأمن إلى التنفيذ الكامل للاستراتيجية الجنسانية للجنة لمواصلة تعزيز مشاركة المرأة في جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات،

ومواصلة دعم مشاركة منظمات بناء السلام التي تقودها المرأة في التخطيط وجهود تحقيق الاستقرار وفي جهود التعمير والإنعاش بعد انتهاء النزاع.

24 - وفي 11 أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة اجتماعا على مستوى السفراء بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونُظم الاجتماع في إطار متابعة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المعقود في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، الذي يشجع على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتبادلت الدول الأعضاء الدروس والخبرات في مجال بناء السلام والحفاظ عليه، بوصفها متلقية ومقدمة للدعم على حد سواء، وأشادت بمبادرة اللجنة بوصفها فرصة فريدة لسد الفجوة بين التنمية المستدامة وبناء السلام مع الاستفادة من مكاسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية. وشددت الدول الأعضاء على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال بناء السلام والحفاظ عليه يجب أن يكون قائما على الطلب وأن يحترم مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويجب أن يستند إلى الإصلاحات الجارية لركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة. وشجعت الدول الأعضاء اللجنة على إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال بناء السلام والحفاظ عليه في برنامج عملها في المستقبل.

25 - وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة اجتماعا على مستوى الخبراء لاستكشاف الفرص المتاحة لمناقشة بناء المؤسسات في سياق الدورات الانتخابية في بيئات بناء السلام. وقدمت شعبة المساعدة الانتخابية إحاطة إلى اللجنة عن عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال الانتخابات، وعرضت أبرز النقاط الواردة في تقرير الأمين العام عن المساعدة الانتخابية (A/74/285). وأتاح الاجتماع فرصة لتبادل الخبرات بشأن تهيئة بيئات تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع في البلدان المتضررة من النزاعات. وعرضت ليبريا جهودها الرامية إلى تعزيز الشمولية، مع التركيز على المرأة وبناء المؤسسات قبل انتخابات عام 2017. وأشارت الدول الأعضاء إلى الخبرة الطويلة التي تتمتع بها اللجنة في دعم البلدان خلال الدورات الانتخابية، واقترحت أن موضوع بناء المؤسسات قبل وأثناء وبعد الدورات الانتخابية يمكن أن يوفر فرصا للبلدان لتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، مع احترام السيادة وتولي الجهات الوطنية زمام العمليات الانتخابية.

26 - وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش المشاركون في اجتماع للجنة على مستوى الخبراء بشأن الشباب والسلام والأمن الفرص والتحديات المتصلة بتنفيذ قراراي مجلس الأمن 2250 (2015) و 2419 (2018). وعرض ممثل المجلس الوطني للشباب في غامبيا الجهود التي يبذلها المجلس، بدعم من الأمم المتحدة، لإشراك الشباب في العديد من الإصلاحات ومبادرات المصالحة في البلد. وعرض ممثل للشباب من قيرغيزستان الجهود المبذولة في البلد لتمكين الشباب بوصفهم عوامل للاستقرار. وشددت السلفادور، استنادا إلى تجاربها الخاصة، على ضرورة إشراك الشباب في وقت مبكر في تنفيذ عملية السلام، وضمان الفرص الاقتصادية الطويلة الأجل، وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، بغية تجنب تكرار أعمال العنف. ورحبت الدول الأعضاء بالمناقشة وطلبت مواصلتها على مستوى السفراء. واقترحت الدول أن تقدم اللجنة مدخلات للتقرير المرحلي الأول للأمين العام، في نيسان/أبريل 2020، عن الشباب والسلام والأمن، وللمناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن في عام 2020 بشأن هذا الموضوع.

باء – نحو زيادة مرونة وفعالية لجنة بناء السلام

دور لجنة بناء السلام كصلة وصل: عمل اللجنة مع الجمعية العامة ومع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

27 – يهيب القراران المتعلقان باستعراض هيكل بناء السلام باللجنة أن تكون بمثابة صلة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، واصلت اللجنة استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز دورها الاستشاري للجمعية العامة ولمجلس الأمن ودورها كصلة وصل بين الجمعية وبين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

28 – وعُقد، في 26 آذار/مارس، حوار تفاعلي غير رسمي بين الجمعية العامة ولجنة بناء السلام. وركز الاجتماع، الذي ضم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وممثلي المجتمع المدني، على التقدم المحرز في تنفيذ قرارات عام 2016 بشأن استعراض هيكل بناء السلام، وتناول مسائل الاتساق والقيادة والقدرات والتمويل والشراكات. وأعرب المشاركون عن الترحيب بالمبادرة واصفين إياها بأنها خطوة إيجابية نحو تعزيز التعاون بين الجمعية واللجنة، ولا سيما في إطار التحضير لاستعراض هيكل بناء السلام لعام 2020.

29 – وفيما يتعلق بمجلس الأمن، اضطلعت اللجنة بمهامها الاستشارية من خلال ما يلي: (أ) إجراء حوارات تفاعلية غير رسمية سنوية شارك في تنظيمها كلٌّ من رئيس المجلس ورئيس اللجنة؛ (ب) عقد اجتماعات تقييم دورية على مستوى الخبراء؛ (ج) تقديم إحاطات رسمية إلى المجلس بشأن مسائل متعلقة ببلدان محددة وبمسائل مواضيعية. وعُقد، في 20 آذار/مارس، حوار تفاعلي غير رسمي، في إطار التحضير لزيارة المجلس إلى منطقة الساحل. وأتاح الاجتماع فرصة للمجلس لتلقي معلومات مستكملة عن نشاط اللجنة وصندوق بناء السلام في منطقة الساحل، مع التركيز على بوركينا فاسو ومالي. وقدم الرئيس إحاطة إلى المجلس عن أنشطة اللجنة بشأن منطقة الساحل. وشدد على أهمية الدور الهام الذي اضطلعت به اللجنة في عقد لقاءات ضمت طائفة واسعة من الجهات الشريكة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والجهات الصاحبة المصلحة، لمناقشة مواجهة التحديات المتعددة الأبعاد في المنطقة وصياغة توافق في الآراء بشأنها. وقدم الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام لمحة عامة عن استثمارات صندوق بناء السلام في بوركينا فاسو ومالي، فضلا عن أولويات الصندوق وخططه الأوسع في منطقة الساحل. وشدد على أن صندوق بناء السلام يعمل بنشاط في دعم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الدعم المنبثقة عنها، من خلال التمويل الأولي المحفز للشروع في تفعيل خطة الدعم. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لحسن توقيت الاجتماع وللفائدة التي سيجنيها المجلس من المعلومات التي وافته بها لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام بشأن التحديات الأوسع لبناء السلام والتنمية في منطقة الساحل. وشدد عدد من المشاركين على أهمية التصدي للتحديات الأمنية والإنمائية والإنسانية بطريقة متسقة. كما شُدد على ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة على دعم الأولويات المحددة على الصعيد الوطني، والتي تهدف إلى تعزيز مؤسسات الدولة، وتمكين الشباب والنساء، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

30 – وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الرئيس إحاطة إلى المجلس في حوار تفاعلي غير رسمي بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي تلك الجلسة، أطلع رئيس اللجنة المجلس على نتائج زيارته الأخيرة إلى اتحاد نهر مانو، وعرض التوصيات المنبثقة عن عمل اللجنة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

31 - وعُقد، في 22 أيار/مايو، اجتماع غير رسمي على مستوى الخبراء للتفكير في حالة تنفيذ البيانين الرئاسيين المتعلقين ببناء السلام واللذين اعتمدهما مجلس الأمن في عامي 2017 و 2018 (S/PRST/2017/27 و S/PRST/2018/20)، وفي احتمال تنفيذهما. ولاحظ المشاركون، الذين كان بينهم أعضاء اللجنة الذين هم أيضا أعضاء في المجلس، أن اللجنة تمثل منتدى بالغ الأهمية لتقديم منظورات واسعة بشأن بناء السلام إلى المجلس، وذلك بناء على الاحتياجات والأولويات الوطنية. وأشاروا إلى أن المشورة التي تسديها اللجنة، والتي لها أهمية خاصة عندما يناقش المجلس تكوين ولايات البعثات أو تجديدها أو نقلها، ينبغي أن تستند إلى مضمون تقارير الأمين العام، وأن تتجاوزها، من خلال استحضار منظورات متعددة الأبعاد وبُعد واسع لبناء السلام. ولاحظ المشاركون أيضا أن المشورة المقدمة ينبغي أن تكون حسنة التنظيم وملموسة وذات صلة، وأن تركّز على أولويات المجلس.

32 - وفيما يتعلق بالإحاطات الخاصة ببلدان محددة والمقدمة إلى مجلس الأمن، فكما ذكر أعلاه، قدم رؤساء التشكيلات القُطرية إلى المجلس معلومات موضوعية مستكملة، شفويا وكتابيا، بشأن الأولويات الرئيسية لبناء السلام على الصعيد الوطني.

33 - وفي 18 تموز/يوليه، قدم وزير خارجية كولومبيا، بصفته رئيس اللجنة، إحاطة إلى مجلس الأمن في مناقشته المفتوحة بشأن ”بناء السلام والحفاظ عليه: تعزيز الشراكات من أجل عمليات انتقال ناجحة تتولى الجهات الفاعلة الوطنية زمام أمورها“. وأشار الرئيس، بناء على تجربة كولومبيا، إلى أن الشراكات الفعلية بين الأمم المتحدة والحكومات الوطنية وسائر الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، وعند الاقتضاء، مع القطاع الخاص، هي عناصر بالغة الأهمية، ولا سيما في المراحل الانتقالية. وأشار إلى أنه، في تلك الحالات، تعد الشراكات القوية والمنسقة بين الجهات الرئيسية الصاحبة المصلحة المعنية شراكات ضرورية من أجل سد الثغرات السياسية، والثغرات في القدرات المؤسسية والمالية، فضلا عن منع حدوث تراجع في التقدم المحرز صوب السلام بعد انسحاب العمليات المعنية. ويشكّل إغلاق عملية كوت ديفوار عام 2017، وعملية ليبريا عام 2018، وعمليات الانتقال الجارية في بلدان أخرى، أمثلة جيدة على أهمية بذل جهود متسقة لدعم عمليات السلام في مختلف مراحلها. وشدد الرئيس على أن اللجنة استخدمت تدريجيا قدرتها التنظيمية على الدعوة إلى عقد اجتماعات من أجل تعزيز هذه الشراكات الفعلية لتأمين دعم دولي مستدام، على سبيل المثال في ليبريا، حيث أسدت اللجنة المشورة إلى المجلس بشأن وضع خطة وطنية لبناء السلام.

34 - وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نُظم في 3 كانون الأول/ديسمبر، على النحو المبيّن أعلاه، اجتماع مشترك مع اللجنة لمناقشة التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه الرعي والتنقل الرعوي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والتي لا تزال تؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الإقليمي، وإلى عدم إحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة. وسبق الاجتماعُ المشترك الدورةَ السنوية للجنة بناء السلام المتعلقة بمنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو، واستفاد من الأعمال السابقة المشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، وكذلك من أنشطة مجلس الأمن في منطقة الساحل. وبناء على الممارسة الجيدة المتمثلة في التقرير الخطي المتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، عُكست العناصر الرئيسية للمناقشة في مشورة اللجنة المقدمة إلى مجلس الأمن قبل تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

35 - وفي 24 تموز/يوليه، أطلع رئيس اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جزئه المتعلق بالإدارة، على الدروس المستخلصة من تجربة اللجنة في البلدان الأفريقية المعروضة على نظرها. وشدد على أن أفريقيا هي محور تركيز ذو أولوية للجنة، وعرض بعض الدروس المستفادة من أنشطة اللجنة في ليبريا، وسيراليون، وبوروندي، وغامبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو، ومنطقة الساحل. وأعاد الرئيس التأكيد في إحاطته على الالتزام المتواصل من جانب كلّ من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة بمناقشة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لبناء السلام، والمساعدة في بناء السلام والحفاظ عليه، في البلدان قيد نظر اللجنة، وكذلك تحسين الاتساق في منظومة الأمم المتحدة.

تعزيز الشراكات

36 - في 1 تموز/يوليه، عُقد، في واشنطن العاصمة، الاجتماع السنوي للحوار بين لجنة بناء السلام والبنك الدولي، الذي اشترك في رئاسته رئيس اللجنة والنائب الأول لرئيس البنك الدولي لشؤون خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلاقات الأمم المتحدة وشراكاتها، للنظر في سبل تعزيز الشراكة بين الكيانين بشأن البلدان ذات الصلة. وركز الحوار، الذي تضمن اجتماعا مع مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي، على أوجه التآزر بين المؤسستين. ودعا المشاركون إلى الشراكة للمساعدة على الاستفادة من كلّ من دور اللجنة في عقد الاجتماعات وخبرتها ومن خبرات البنك وموارده من أجل تنفيذٍ أفضل لأنشطة بناء السلام في الميدان.

37 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، وفي إطار متابعة الحوار، عقدت اللجنة اجتماعا على مستوى السفراء قدم خلاله كبير مديري المجموعة المعنية بالهشاشة والنزاع والعنف في البنك الدولي مشروعا لاستراتيجية بشأن الهشاشة والنزاع والعنف لمجموعة البنك الدولي، يعترف بالأهمية المحورية للشراكات، بما في ذلك الشراكات مع الأمم المتحدة، في البيئات المعنية المتأثرة بالنزاعات. وأعرب العديد من الدول الأعضاء عن ترحيبه بالتعاون المتواصل بشأن تلك الاستراتيجية. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية للإحاطة في الفرصة التي أتاحتها لاجتماعات اللجنة في المستقبل من أجل توفير منبر لجمع الممارسات السليمة بشأن تنفيذ الاستراتيجية من قِبل البنك الدولي في البلدان قيد نظر اللجنة.

38 - وعلى النحو المذكور أعلاه، فخلال زيارة اللجنة إلى اتحاد نهر مانو، التقى الوفد أيضا برئيس مصرف التنمية الأفريقي لمناقشة السبل الكفيلة بحشد الدعم المنسق للبلدان في اتحاد نهر مانو ومنطقة الساحل، حيث ناقش الفرص المتاحة لتوثيق التعاون بين المصرف واللجنة.

تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

39 - تنفيذا للقرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، واصلت اللجنة تعزيز أوجه التآزر مع صندوق بناء السلام من خلال ضمان تحسين تدفق المعلومات من الصندوق إلى اللجنة بثلاث طرق هي: (أ) دعوة مكتب دعم بناء السلام إلى تقديم ما يستجد من المعلومات عن عمل الصندوق خلال ما تعقده اللجنة من اجتماعات إقليمية أو خاصة ببلدان محددة؛ (ب) دعوة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري للصندوق إلى تقديم إحاطة إلى اللجنة عن النتائج التي تتمخض عنها اجتماعات الفريق؛ (ج) دعوة البلدان التي تتلقى تمويلا من الصندوق، ولا سيما البلدان التي أعلن الأمين العام استيفاءها للمعايير، إلى إطلاع اللجنة على أولويات بناء السلام، وعلى التقدم المحرز والتحديات في ذلك المجال.

وانفردت التجربة التي شهدتها منطقة الساحل خلال الفترة المشمولة بالتقرير بصبغتها الإيجابية، حيث أسهم الصندوق بما قام به من استثمارات متزايدة في تعزيز عمل اللجنة وتوسيع نطاقه، ولا سيما خلال دورتها السنوية.

40 - وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، استمعت لجنة بناء السلام إلى إحاطة من مكتب دعم بناء السلام بشأن الخطة الاستثمارية لصندوق بناء السلام للفترة 2020-2024. وأشار المكتب إلى أن المساهمات المقدمة للصندوق قد تضاعفت خلال فترة الخطة الاستراتيجية (2017-2019)، استجابة لدعوة الأمين العام إلى زيادة كبيرة في التمويل المقدم من أجل بناء السلام بصفة عامة، وإلى صندوق بناء السلام التابع له بصفة خاصة. وابتغاء تلبية الطلب المتزايد، تهدف خطة الاستثمار الجديدة للصندوق إلى استثمار 1,5 بليون دولار على مدى خمس سنوات. ويمكن للجنة أن تؤدي دورا هاما في التوعية بهدف التمويل ذاك، وفي مواكبة البلدان المستفيدة. وأعرب العديد من الدول الأعضاء عن تأييده لتوجهات خطة الاستثمار الجديدة لصندوق بناء السلام.

الأعمال التحضيرية المبكرة لاستعراض هيكل بناء السلام لعام 2020

41 - تنفيذا لقرارات عام 2016 المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام، وبناء على الممارسة المتبعة منذ عام 2014، عقدت اللجنة عدة اجتماعات على مستوى الخبراء لمناقشة الاختصاصات المقترحة لاستعراض هيكل بناء السلام لعام 2020. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، ووفقا للاختصاصات التي وافقت عليها اللجنة والتي أحيلت إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن، شرع الرئيسان في عملية الاستعراض. ويتألف الاستعراض من مرحلة غير رسمية، بما في ذلك مشاورات تقودها لجنة بناء السلام، وهي مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، ومن مساهمات من شخصيات مرموقة مستقلة يعيّنها الأمين العام، ومشاورات إقليمية ومواضيعية بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، فضلا عن عملية حكومية دولية رسمية. وشكّل معتكفٌ للجنة، عُقد يومي 15 و 16 تشرين الأول/أكتوبر، أول مناقشة غير رسمية بشأن مجالات تركيز الاستعراض. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، دعت اللجنة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الالتئام لإطلاق عملية الاستعراض رسميا. واستمعت الدول الأعضاء إلى إحاطة قدمها الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ونائب رئيس الجمعية العامة، جرى خلالها تبادل للآراء بشأن نطاق وأهداف استعراض عام 2020.

النظام الداخلي للجنة بناء السلام وأساليب عملها

42 - واصلت اللجنة عملية استعراض نظامها الداخلي المؤقت وأساليب عملها التي كانت قد بدأتها في دورتها العاشرة، وذلك من أجل زيادة مرونة عملها وفعاليته. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة، بناءً على التوصيات الواردة في مرفق تقريرها عن دورتها الثانية عشرة (A/73/724-S/2019/88)، بعقد عدد من المشاورات على مستوى الخبراء، تُوِّجت بوثيقة اعتُمدت بصورة غير رسمية في 3 كانون الأول/ديسمبر (انظر المرفق) لتسترشد بها في عملها.

ثالثا – الاستنتاجات وجدول الأعمال المستقبلي

43 – ستتيح الفترة المشمولة بتقرير اللجنة المقبل فرصة مهمة أخرى أمام اللجنة لتنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام. وفي هذا الصدد، ستُواصل اللجنة اتباع عدد من مسارات العمل المهمة التي يمكن أن تزيد من تعزيز عملها المتعلق ببلدان محددة وعملها في مجال السياسات.

ألف – تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام

44 – ستواصل لجنة بناء السلام، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، إضافة إلى الإجراءات المحددة في إطار كل من الأولويات الاستراتيجية المذكورة أدناه.

الإجراءات:

(أ) ستعقد اللجنة التنظيمية اجتماعات دورية بشأن تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام؛

(ب) ستنفذ التشكيلات القُطرية المخصصة الاستنتاجات ذات الصلة بالقرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام؛

(ج) في إطار تنفيذ الاختصاصات المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام لعام 2020، ستعقد اللجنة اجتماعات مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، وللجزء ذي الصلة من منظومة الأمم المتحدة، وممثلي المجتمع المدني، وخبراء مستقلين، على النحو الذي أقره أعضاء لجنة بناء السلام خلال ربيع عام 2020، وذلك من أجل الاسترشاد بها في المرحلة الرسمية للاستعراض، وفي التقرير المقبل للأمين العام عن بناء السلام والحفاظ عليه.

باء – دور لجنة بناء السلام كصلة وصل: عمل اللجنة مع الجمعية العامة ومع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

45 – ستستكشف اللجنة السبل العملية التي يمكن اتباعها لمواصلة تعزيز دورها كصلة وصل بين الأجهزة الرئيسية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الإجراءات:

(أ) سيتشاور رئيس اللجنة مع رئيس الجمعية العامة ومع رئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن السبل الكفيلة بتعزيز أوجه التآزر بين الهيئات التي يرأسها كلّ منهم وبين اللجنة؛ ولذلك الغرض، ستُعين اللجنة ثلاثة من أعضائها لأداء دور جهات تنسيقية غير رسمية لتنسيق العلاقات بين اللجنة وبين هذه الهيئات؛

(ب) سيتشاور رئيس اللجنة مع رئيس الجمعية العامة ومع رئيس مجلس الأمن بشأن سبل تنفيذ القرارات المتعلقة بهيكل بناء السلام؛

(ج) ستستند اللجنة التنظيمية إلى النتائج الرئيسية المستخلَصة من عملية التقييم التي أُجريت لمهمتها الاستشارية فيما يتصل بمجلس الأمن، وستنظر في إيجاد السبل العمليّة الكفيلة بتنفيذها، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مواءمة عملها بصورة أكبر مع الجدول الزمني لأعمال المجلس؛

(د) سينسّق رئيس اللجنة مع رئاسة مجلس الأمن بشأن التحضير لعقد حوارات تفاعلية غير رسمية؛

(هـ) سيتشاور رئيس اللجنة مع الفريق العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، التابع لمجلس الأمن، لاستكشاف سبل تعزيز التبادل غير الرسمي للآراء بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، مع التركيز على أفريقيا؛

(و) سينسق رئيس اللجنة مع هيئة رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التحضير لتنظيم مناسبة مشتركة؛

(ز) سيواصل رئيس اللجنة ورؤساء التشكيلات القُطرية المعنية السعي، بهدف زيادة تعزيز الدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لدى مجلس الأمن، إلى كفالة أن تكون أنشطة اللجنة، بما فيها ما تعقده من اجتماعات وما تجريه من زيارات إلى الميدان، متزامنةً مع برنامج عمل المجلس، وأن تكون المشورة التي تقدمها اللجنة في هذا الصدد متركزةً على مجالات محددة تم توجيه انتباه المجلس إليها.

جيم – الشراكات والعمل مع الجهات الأخرى الصاحبة المصلحة

46 – ستتم، في عام 2020، عملية متابعة نتائج الدورة السنوية السادسة للّجنة، وستقدم هذه العملية توجيهات للجنة في إطار تحضيراتها للدورة السنوية السابعة. وفي هذا الصدد، ستعمل اللجنة على توطيد تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، إضافة إلى القطاع الخاص، حسب الاقتضاء.

الإجراءات:

(أ) ستعقد اللجنة التنظيمية مناقشات غير رسمية، بمشاركة كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمصارف الإنمائية ذات الصلة، ابتغاء استكشاف مجالات السياسات المحددة التي ينقصها مزيد من البحث خلال الدورة السنوية السابعة. وستوجه الدعوة أيضا إلى الدول المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في لجنة بناء السلام؛

(ب) ستنسّق اللجنة التنظيمية مع البنك الدولي بشأن السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام والبنكي، بسبل منها تنفيذ التوصيات الواردة في البيان المشترك الصادر عن اللجنة والبنك في 30 حزيران/يونيه 2017.

دال – نحو زيادة مرونة لجنة بناء السلام

47 – ستواصل اللجنة النظر في تنويع أساليب عملها لتعزيز كفاءتها ومرونتها.

الإجراءات:

(أ) ستواصل اللجنة التنظيمية توفير منبر للبلدان، بناء على طلب تلك البلدان؛

(ب) ستواصل اللجنة التنظيمية نظرها في الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لبناء السلام، بموافقة جميع البلدان المعنية؛

(ج) ستنفذ اللجنة التنظيمية استراتيجيتها الجنسانية، وفقا للطرائق المبيّنة في الاستراتيجية. وسيتم إعداد تقرير لاستعراض تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية في سياق الذكرى السنوية لقرار مجلس الأمن 1325 (2000). وستقوم اللجنة أيضا بعقد اجتماع بشأن المرأة وبناء السلام لتقديم إسهامات ملموسة في عملية استعراض هيكل بناء السلام لعام 2020؛

(د) ستواصل اللجنة التنظيمية أيضا نظرها في المسائل المواضيعية المتعلقة ببناء السلام، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، التمويل، والمسائل الجنسانية، وبناء المؤسسات، والسيادة، وتولّي زمام المبادرة على الصعيد الوطني، والشباب، مع استمرارها في التركيز على المسائل الخاصة ببلدان محددة والمسائل الإقليمية؛

(هـ) ستواصل اللجنة التنظيمية استخدام المحفل الفريد للجنة بناء السلام في دعوة مختلف الجهات الصاحبة المصلحة إلى مناقشة مسائل بناء السلام، بما في ذلك، في جملة أمور، من المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية؛

(و) ستواصل اللجنة التنظيمية نظرها في النظام الداخلي المؤقت للّجنة بناء السلام وأساليب عملها. وستقدم اللجنة التنظيمية تقريرا عن التقدم المحرز في تحسين أساليب عمل لجنة بناء السلام، في تقريرها السنوي المقبل.

هاء – التمويل من أجل بناء السلام: تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

48 – ستواصل لجنة بناء السلام مناقشة السبل الكفيلة بتعزيز أوجه التآزر بينها وبين الصندوق.

الإجراءات:

(أ) ستواصل لجنة بناء السلام العمل مع مكتب دعم بناء السلام لتبقى على اطّلاع على أعمال الصندوق؛

(ب) ستقوم لجنة بناء السلام بزيادة التعاون مع الفريق الاستشاري للصندوق، ودعوة الفريق إلى تبادل آخر ما يستجد من معلومات عن اجتماعاته؛

(ج) ستواصل اللجنة التنظيمية توفير منبر للبلدان التي تطلب أو تتلقى أموالا من صندوق بناء السلام، بناء على طلب هذه البلدان، ولا سيما البلدان التي أعلن الأمين العام أنها مؤهلة، أو بصدد تجديد أهليتها، لتتشارك الخبرات التي اكتسبتها في مجال بناء السلام والتحديات التي واجهتها في هذا المجال.

المرفق

أساليب عمل لجنة بناء السلام

تتضمن هذه الوثيقة توصيات تَقرر أن أهدافها ونتائجها تمثل ممارسات جيدة، ويمكن تناولها من خلال عملية غير رسمية. وتقترن هذه التوصيات بأمثلة ذات صلة بالموضوع. وتتضمن الوثيقة أيضاً مجالات عمل إضافية من شأن تنفيذها أن يسهم في تحقيق كفاءة اللجنة ومرونتها. ويمكن للّجنة أن تنفّذ جميع هذه الإجراءات دون الحاجة إلى تعديل نظامها الداخلي المؤقت، وضمن ولاية القرارات التأسيسية للّجنة، وهي قرار الجمعية العامة 180/60 وقرار مجلس الأمن 1645 (2005)، وكذلك قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار المجلس 2282 (2016). واستعراض أساليب عمل اللجنة عملية مستمرة، وستُستَعرض هذه الوثيقة غير الرسمية دورياً، عبر التقارير السنوية للجنة، من أجل الوقوف على القيمة التي تضيفها التوصيات إلى عمل اللجنة.

التوصيات

1 - **القيادة:** على اللجنة تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم.

الإجراءان:

أولا - وفقاً للتكليف الصادر بموجب الفقرة 5 من كل من قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016)، واللذين يشجعان اللجنة على تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم، والبناء على الممارسة المتبعة المتمثلة في أن يعمل الرئيس المنتهية ولايته نائباً للرئيس، مما يكفل الاستمرارية والدعم لقيادتها، ستواصل اللجنة استكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم. وأي ترتيب غير رسمي لن يقرر مسبقاً التغيير في عضوية اللجنة، الذي يجري كل سنتين وسينفّذ في إطار التناوب الإقليمي للرؤساء، على النحو المبيّن في المرفق الأول من النظام الداخلي المؤقّت للجنة. ويظل قرار اعتماد مرشح لكل وظيفة من اختصاص المجموعات الإقليمية المعنية، وهو متروك للجنة التنظيمية لاتخاذ إجراء بشأنه.

ثانيا - زيادة الاستفادة من نواب الرئيس، بالتشاور مع الرئيس، في تنظيم اجتماعات لجنة بناء السلام وإجرائها.

الممارسات السليمة: يعمل الرئيس المنتهية ولايته نائباً للرئيس، مما يكفل الاستمرارية والدعم للرئيس المقبل. وقدّم نواب الرئيس الدعم للرئيس بترؤّس عدد من الاجتماعات.

2 - **أشكال مشاركة اللجنة:** رغم التسليم بقيمة العمل الذي قامت به اللجنة في جميع تشكيلاتها واجتماعاتها، ينبغي للجنة أن تواصل نظرها في خيارات مرنة لأشكال أخرى للمشاركة وفقا للولاية المنوطة بها، تشمل تعزيز دور اللجنة التنظيمية.

الإجراءات:

أولا - الاستفادة بقدر أكبر من اللجنة التنظيمية كمنبر لعقد المناقشات الخاصة ببلدان محدّدة والمناقشات الإقليمية والمواضيعية، بموافقة جميع البلدان المعنية، وفقاً للقرارات التأسيسية. وعند

عقد مناقشات إقليمية، تجري الإشارة إلى حالات خاصة ببلدان محدّدة، بموافقة تلك البلدان، ويجري إطلاع أعضاء اللجنة عليها.

ثانيا – تعزيز اللجنة لكي تكون قادرة على العمل بنمط ''هندسي متغير''، يتقرر في إطاره طابع عملها ومحور تركيزه ومدته على أساس مخصص، بموافقة جميع البلدان التي تنظر فيها اللجنة وبموافقة الدول الأعضاء فيها، من أجل تعزيز كفاءتها ومرونتها، فضلا عن ولايتها لمساعدة الحكومات التي تقيم شراكات مع اللجنة فيما يتعلق بأولويات هذه الحكومات في مجال بناء السلام، حسب الاقتضاء.

ثالثا – تعزيز دور اللجنة في الدعوة إلى عقد الاجتماعات عن طريق دعوة شركاء إضافيين للمشاركة في اجتماعاتها. ويمكن أن يضم هؤلاء الشركاء، المقرر دعوتهم بموافقة البلد الذي تنظر فيه اللجنة وموافقة الدول الأعضاء فيها، الدولَ الأعضاء التي ليست أعضاء في اللجنة التنظيمية، وممثلي الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشبابية والنسائية، إضافةً إلى القطاع الخاص عند الاقتضاء.

الممارسات السليمة: اجتماعات لجنة بناء السلام بشأن بوركينا فاسو وسري لانكا وغامبيا؛ والمناقشات الإقليمية بشأن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى؛ والاجتماعات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، المعقودة تنفيذا للاستراتيجية الجنسانية للجنة.

3 – **دور الأعضاء:** تتسم عضوية اللجنة بالتنوع الشديد، حيث تضم سبعة أعضاء من الجمعية العامة، وسبعة أعضاء من مجلس الأمن، وسبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخمسة أعضاء من البلدان العشرة الأولى المساهمة بقوات وخمسة أعضاء من المساهمين الماليين العشرة الأوائل. ولذلك فإن مشاركة جميع أعضاء اللجنة بصورة أقوى وأكثر اتساقا ستزيد من تعزيز كفاءتها.

الإجراءات:

أولا – الاستفادة بقدر أكبر من منظورات الأجهزة التي تنتخب أو تعين أعضاء اللجنة: فإلى جانب اهتمامات بلدان بعينها، تُشجَّع الدول الأعضاء التي تنتخبها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على إثراء مداولات اللجنة بمنظورات تلك الهيئات. فعلى سبيل المثال، يمكن للأعضاء إسداء المشورة بشأن أساليب عمل الهيئات التي يمثلونها، ويمكنهم تسليط الضوء على القضايا المواضيعية القائمة في هذه الأجهزة، والتي ستضيف قيمة إلى عمل اللجنة وتعزز أوجه التآزر بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية ذات الصلة، مع احترام ولاية كل هيئة. ويُشجَّع أيضا الأعضاء المنتخبون من البلدان العشرة الأولى المساهمة بقوات والمساهمين الماليين العشرة الأوائل على تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة وتلك الهيئات.

ثانيا – تشجيع الأعضاء على إبلاغ الجهات التي يمثلونها بالعمل الذي تقوم به اللجنة في المجالات ذات الأولوية التي لها صلة بعمل أجهزتهم أو مجموعاتهم، وعلى مناصرة بناء السلام والحفاظ عليه. وسيُبرز هذا الأمر دورَ اللجنة ويعزز الوضوح بشأن عملها. كما أن من شأن

وضع خطة عمل يمكن التنبؤ بها (انظر التوصية 4 أدناه) وتلخيص النتائج على أساس منتظم أن يؤديا إلى زيادة تدفق المعلومات بانتظام بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا – تشجيع أعضاء اللجنة على المشاركة ودعم عمل الرئيس ونواب الرئيس بفعالية، مع تجنب الازدواجية في العمل وتعزيز فكرة وجود لجنة واحدة.

رابعا – يمكن أن تستكشف اللجنة إمكانية تعيين منسّقين غير رسميين يتولون إدارة علاقاتها مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، استنادا إلى دراسة تجربة تعيين منسق غير رسمي للعلاقات مع مجلس الأمن. ويمكن أيضا النظر في الاستعانة بمنسقين غير رسميين للعلاقات مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمين الماليين.

الممارسات السليمة: تمثل الدورة السنوية للجنة مثالاً جيداً على الكيفية التي جمعت بها اللجنة مختلف الشركاء من منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني. وشارك في المناقشات المتعلقة بالأبعاد الإقليمية لبناء السلام، فضلاً عن المناقشات الخاصة ببلدان محددة والمناقشات المواضيعية، ممثلون عن إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني. وقد ساعد تعيين منسق غير رسمي للعلاقات بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن اللجنةَ في تقييم دورها الاستشاري. وقامت الدول الأعضاء، بالاشتراك مع الرئيس، بإعداد وإجراء مباحثات مواضيعية مختلفة.

4 – **خطة العمل**: يتيح وجود خطة عمل أطول أجلا ويمكن التنبؤ بها بصورة أكبر مشاركة الدول الأعضاء على نطاق أوسع في اجتماعات اللجنة.

الإجراءات:

أولا – أن تعتمد اللجنة خطة عمل سنوية تستند إلى جدول الأعمال المستقبلي الوارد في التقرير السنوي للجنة وتجسد أولويات اللجنة القطرية والإقليمية والمواضيعية. وينبغي أن تتضمن خطة العمل جدولا زمنيا سنويا مؤقتا. وفي منتصف كل شهر، يعمم الرئيس الجدول الزمني المؤقت للشهر التالي بغية تلقي مدخلات واقتراحات من أعضاء اللجنة. ويمكن أن تضاف، إذا لزم الأمر، اجتماعات إضافية لم تكن مقررة من قبل، مع تحديد مهلة كافية لذلك.

ثانيا – أن تراعي خطة العمل جدول عملها الزمني ذا الصلة بعمل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة عندما يتعلق بأنشطة قد يُلتَمَس فيها الدور الاستشاري للجنة، على سبيل المثال عند طلب مجلس الأمن المساعدة في وضع المنظور الطويل الأجل اللازم للحفاظ على السلام الذي يتجسَّد في الولايات المتعلقة بتشكيل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واستعراضها وخفضها تدريجيا (انظر S/PRST/2017/27). ففي هذه الحالات، ينبغي للجنة أن تنظم خطة عملها بطريقة تعزز دورها الاستشاري.

ثالثا – أن تشمل خطة العمل مشاركة أكثر انتظاما للجنة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

رابعا – أن تشـــمل خطة العمل عقد اجتماعات محددة ومركزة تقوم خلالها بلدان متنوعة (متلقية و/أو ملتمسة للتمويل من صندوق بناء السلام) بتبادل خططها الوطنية لبناء السلام.

خامسا – أن يتقرر موعد وموضـــوع الدورة الســـنوية للجنة قبل عقدها بوقت كافٍ من أجل تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة بالممثلين الوافدين من عواصمها.

سادسا – أن تتضمن خطة العمل الزيارات إلى الميدان؛ وينبغي تعميم مذكرات مفاهيمية بشأن تلك الزيارات قبل أسبوع على الأقل من موعد الزيارة.

الممارسات السليمة: إنّ إدراج جدول الأعمال المستقبلي في التقارير السنوية للجنة مفيد في توجيه عمل اللجنة. وعقب زيارة رئيس اللجنة إلى أديس أبابا في عام 2016، عقدت اللجنة مناقشـــات بشأن توصيات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بعقد اجتماعات سنوية وتنظيم زيارات ميدانية مشتركة. كما جرى الترحيب بذلك خلال اجتماع لجنة بناء السلام مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وما برحت خطط العمل الشهرية للّجنة تشكّل أدوات مفيدة في تحسين مواءمة عملها مع الجدول الزمني لمجلس الأمن وفي تيسير مشاركة الدول الأعضاء معها.

5 – **القيام بدور صلة وصل:** يشدد القراران 262/70 و 2282 (2016) على أهمية اللجنة في تعزيز الأخذ بنهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء بناء السلام والحفاظ عليه، وفي القيام، من بين مهام أخرى، بدور صلة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة. ويسلِّم القراران أيضاً بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزِّز كل منها الآخر.

الإجراءات:

أولا – أن تستفيد اللجنة على أفضل وجه من أعضائها لتعزيز روابطها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي (انظر أيضـــاً الإجراءين 2–أولاً و 2–ثانياً)، لكي تعالج بفعالية المسائل المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه وتكون مناصرةً لبناء السلام والحفاظ عليه.

ثانيا – يتعين التماس إقامة حوارات بين رئيس لجنة بناء السلام ورؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي، حســـب الحاجة، وكذلك عقد اجتماعات غير رسمية للجنة مع هذه الهيئات.

ثالثا – فيما يتعلق بالدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لدى مجلس الأمن، وإلى جانب مشـــاركتها حتى الآن، ينبغي أن تقوم، إذا دُعيت إلى تقديم إحاطة إلى المجلس، بإعداد إحاطاتها عن طريق مواءمة خطة عملها مع اجتماعات مجلس الأمن ذات الصلة (انظر الإجراء 3–ثانياً). ويمكن أن تشمل أنشطة اللجنة، في إطار التحضير لهذه الإحاطات، مناقشات مواضيعية داخلية تحسباً للقضايا التي ستجري مناقشتها في مجلس الأمن، وزيارات ميدانية، منها زيارات مشتركة مع المجلس تقوم بها بدعوة من المجلس، لتعزيز منظورات بناء السلام، وتنظيم اجتماعات للتحاور مع أصـحاب المصـلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسـسـات المالية الدولية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وإضافةً إلى هذه الإحاطات الرسمية، يمكن أن تسدي اللجنة مشورتها خطيا ومن خلال الحوارات التفاعلية غير الرسمية، حسب الاقتضاء.

رابعا – من خلال هذه الأعمال التحضيرية المسبقة، والصبغة الفريدة لما تتمتع به اللجنة من صلاحية الدعوة إلى عقد الاجتماعات، يمكنها أن تقيم حوارات مستمرة وأن تعزز جهودها الرامية إلى تزويد مجلس الأمن بالمشورة الموضوعية، حسب الطلب، في المسائل المتصلة بأوجه التآزر بين الأمن والتنمية على سبيل المثال. فالدور الاستشاري الذي تؤديه اللجنة لدى مجلس الأمن يحظى بالاعتراف بوجه خاص أثناء نظر المجلس في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، حيث تكون اللجنة في وضع فريد يتيح لها موافاة المجلس بمنظورات واضحة وواقعية المنحى وسارية وذات نوعية في مجال بناء السلام، عند الطلب. وبالمثل، ينبغي مواصلة تعزيز التبادل المنتظم للآراء بين اللجنة والأجهزة الفرعية الأخرى التابعة للمجلس.

خامسا – أن تدعو اللجنة إلى استخدام الموارد اللازمة لأنشطة بناء السلام استخداما متسقا يمكن التنبؤ به ويمكن تتبع مساره، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية، وإلى استخدام أدوات مالية مبتكرة.

سادسا – ينبغي للجنة أيضا أن تواصل العمل كصلة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، مع إيلاء الاهتمام المناسب للأنشطة المضطلع بها على أرض الواقع.

الممارسات السليمة: أفسح الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي عُقد بين مجلس الأمن واللجنة في آذار/مارس 2019 مجالا أمام الدول الأعضاء لاستكشاف السبل العملية الكفيلة بتعزيز الدور الاستشاري الذي تؤديه اللجنة لدى المجلس قبل قيام المجلس بأي زيارة. والملاحظات الخطية التي أحالتها اللجنة إلى مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. والدعم المقدم في ليبريا لوضع خطة البلد لبناء السلام وتنفيذها خلال مرحلة الانتقال من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وعلاوةً على ذلك، كانت مشاركة رئيس اللجنة في الحوار الرفيع المستوى الذي عقده رئيس الجمعية العامة والمناسبات المشتركة التي نظّمتها اللجنة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كانون الأول/ديسمبر 2019، أمثلةً على السبل التي يمكن من خلالها للجنة تنفيذ ولايتها لكي تؤدي دور صلة وصل بين الهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة.

6 – **أوجه التآزر بين اللجنة وصندوق بناء السلام:** القيام، مع الحفاظ على استقلالية صندوق بناء السلام الذي أنشأه الأمين العام، بالنظر في سبل تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة والصندوق، وضمان مواصلة إطلاع الدول الأعضاء على المشاريع الجارية التي ينفذها الصندوق.

الإجراءات:

أولا – أن تستمع لجنة بناء السلام إلى العروض المقدمة من البلدان التي تتلقى أموالاً من صندوق بناء السلام، وخاصة عند مناقشة خطط بناء السلام ذات الأولوية.

ثانيا – أن تدعو اللجنة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام إلى حضور اجتماعات اللجنة، عند الاقتضاء.

ثالثا – سيكون من المفيد تقديم إحاطات منتظمة من مكتب دعم بناء السلام بشأن أنشطة الصندوق خلال اجتماعات اللجنة، وتعميم وثائق صندوق بناء السلام على اللجنة على نحو أكثر انتظاما.

رابعا – أن تعقد اللجنة اجتماعا سنويا للاطلاع على عمل صندوق بناء السلام ولزيادة تسليط الضوء على الصندوق.

الممارسات السليمة: تمثل الاجتماعات المتعلقة بتمويل بناء السلام والمناقشات المتعلقة بالبلدان التي تتلقى أموالا من صندوق بناء السلام سبلا مبتكرة لإبقاء اللجنة على علم بالتقدم الذي تحرزه البلدان بدعم من الصندوق. وعقد الاجتماع غير الرسمي لرئيس لجنة بناء السلام ونوابه مع أعضاء الفريق الاستشاري للصندوق. والتحديثات المنتظمة التي يقدمها مكتب دعم بناء السلام بشأن أنشطة صندوق بناء السلام.

7 – **التحضير لاجتماعات اللجنة وشكلها وتسييرها ونتائجها:** ينبغي إعداد اجتماعات اللجنة قبل انعقادها بوقت كافٍ بغية كفالة إجراء مناقشات موضوعية وتيسير تحقيق نتائج ملموسة. ولا بد من ضمان تحقيق توازن بين الشفافية/التوعية وسرية مداولات اللجنة لدى البت فيما إذا كان ينبغي أن يكون الاجتماع مفتوحا أو مغلقا. وعلى اللجنة، في جميع اجتماعاتها بأشكالها المختلفة، وبموافقة الدول الأعضاء، أن تعزّز الشمولية وتكفل أن تؤدي المشاركة إلى تعزيز إمكانية وجود لجنة تنظيمية متكاملة وتعزيز مفهوم وجود لجنة بناء سلام موحّدة. ويواصل مكتب دعم بناء السلام ضمان وجود آليات للإبلاغ إلى اللجنة التنظيمية عن جميع أنشطة لجنة بناء السلام، وضمان وجود توازن بين الوقت المخصص للعروض التي يقدمها مقدمو الإحاطات والوقت المخصص للمداخلات الواردة من مقاعد الحضور، بغية تعزيز المناقشات التفاعلية.

الإجراءات:

أولا – ينبغي أن تستفيد اللجنة بقدر أكبر من الاجتماعات التي تُعقد على مستوى الخبراء لتباحث الغرض من الاجتماعات التي تُعقد على مستوى السفراء ونتائجها المتوقعة ومتابعتها.

ثانيا – في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة، يعمم الرئيس مذكرة مفاهيمية قبل أسبوع على الأقل من موعد عقد الاجتماع.

ثالثا – في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة، ينبغي لرئيس اللجنة، وبعد التشاور مع البلدان المعنية، أن يعلن ما إذا كانت الاجتماعات ستكون مفتوحة أو مغلقة.

رابعا – في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة، يطلب مكتب دعم بناء السلام من مقدمي الإحاطات أن يقصروا مدة مداخلاتهم على خمس دقائق.

خامسا – خلال اجتماعات اللجنة، يذكّر الرئيس مقدمي الإحاطات بأن يقصروا مدة مداخلاتهم على خمس دقائق. كما يشجع الرئيس المتكلمين من الحضور على قصر مدة مداخلاتهم على ثلاث دقائق.

سادسا – عند دعوة المشاركين من الحضور للتكلم، يقوم الرئيس، بناء على مشورة من أمين اللجنة، بإعطاء الأولوية لبلدان المنطقة وإيلاء الاعتبار الواجب للبروتوكول وترتيب التسجيل.

سابعا – أن تنظر اللجنة، بالإضافة إلى الموجزات التي يعدّها الرئيس، في الوثائق ذات الصلة لتعزيز نتائج اجتماعاتها. وينبغي أن تشمل هذه الوثائق، حسب الاقتضاء، بيانات صحفية ورسائل توافق عليها اللجنة.

ثامنا – أن تعمم الوثائق التي توافق عليها اللجنة في وقت مبكر بحيث يتسنى للدول الأعضاء تقديم مدخلاتها واقتراحاتها.

8 – **التعريف بعمل اللجنة والاتصالات:** يتعين التصدي لنقص الوعي، سواء في الأمم المتحدة أو خارجها، بعمل اللجنة وبخصوص بناء السلام والحفاظ عليه.

الإجراءان:

أولا – أن تستكشف اللجنة السبل الكفيلة بزيادة التعريف باجتماعاتها المفتوحة، وبخاصة المناسبات الرفيعة المستوى مثل الدورة السنوية، وذلك لاجتذاب مزيد من الاهتمام من وسائط الإعلام. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنظر اللجنة في إصدار بيانات صحفية عقِب هذه الأنشطة، حسب الاقتضاء.

ثانيا – أن تستكشف اللجنة السبل الكفيلة بزيادة أنشطتها الجارية على شبكة الإنترنت وفي وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بجميع اجتماعاتها وزياراتها القطرية.